كلام الأعراب وأخبارهم

في ميزان الشك والتثبت بالمعاينة عند الجاحظ

كتاب الحيوان أنموذجًا

الدكـــــتور
عادل حسني يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله

صدق الله العظيم

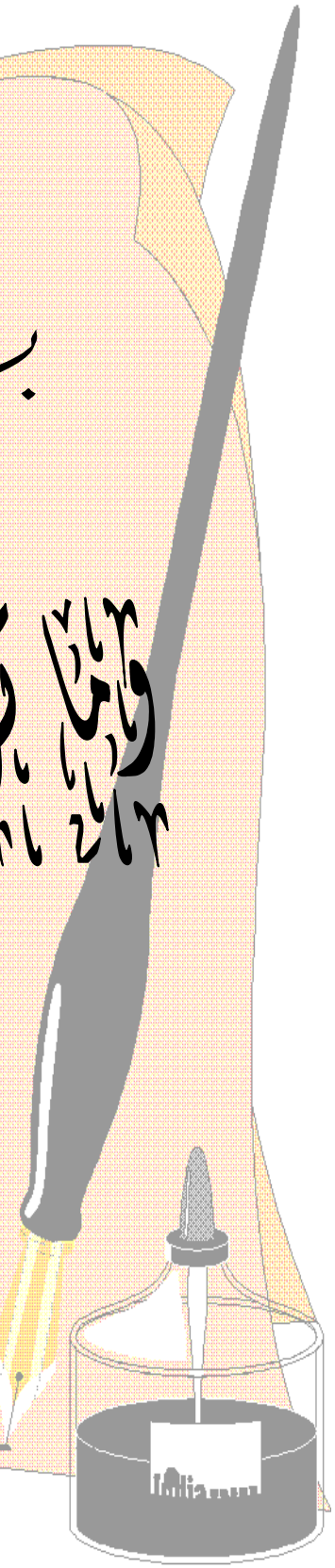

المقدمة

إن العودة إلى التراث، للبحث فيه عن مبدأ علمي، ينبغي أن يكون بحذر. وفي هذا البحث لا ننظر في قضية الشك والتثبت بالمعاينة في تراث الجاحظ، لنقول بشيء من الزهو والافتخار: إن الجاحظ قد سبق الآخرين المعاصرين، ثم لا يعود الزهو علينا بعائدة، ولا ينالنا من ذلك الافتخار فائدة.

كذلك لا نعود إلى قضية الشك عند الجاحظ لنقول مع بعض القائلين: إن في تراثنا من المبادئ العلمية، ما يمكن أن نقيم عليها بعض جوانب نهضتنا الأدبية الحديثة المتعثرة، ولاسيما أن الاستعانة بالمناهج الغربية، لم تعد علينا بالفوائد المرجوة.

لكن أظن أنه من المشروع أن نعود إلى التراث، لنستكشف فيه مناهج هي من صميمه، وآليات مستكنة فيه، تنتظر من يبرزها، هذا من حق العلم والتراث علينا. وتزداد أهمية هذه العودة للكشف عما في التراث، إذا كانت هذه المناهج وتلك الآليات تعيننا على حل مشكلات لغوية وأدبية في تراثنا، ولاسيما إذا كان لها أبلغ الأثر في حاضر لغتنا، وتؤثر في طريقة تلقينا لها وتعاملنا معها. كما أننا قد نجيب بهذه المناهج من تراثنا عن أسئلة كبيرة، كانتولا تزال عالقة، أو ربما تلقت هذه الأسئلة إجابات، أورثت مشكلات، أكثر من أن تكون أداة لحل مشكلات.

ولسنا نتتبع هنا الشك عند الجاحظ، لنكشف عن الجانب العلمي النظري فيه، الذي قد يلتقي فيه مع ديكارت، فهذا الجانب قد عرض له عالمان جليلان[1]، فلم يتركا مجالاً لإضافة، أو مزيداً لمستزيد.

إنما نبتغي من هذا البحث الكشف عن التطبيق العملي لشك الجاحظ، وعيننا على ارتباطه الوثيق بالتثبت، الذي يعتمد على المعاينة، أي أننا لا نبحث عن مبدأ الشك عند الجاحظ ، لنبرز إمكان صلاحيته لمقامات أخرى، كما يرتضيه العلماء التجريبيون، بل قصدنا هنا أخبار الأعراب في أشعارهم ورواياتهم، نبحث فيه عن تطبيقات الجاحظ، حيث يقود الشك فيها إلى التثبت، ويؤدي التثبت إلى المعاينة، وتقود المعاينة إلى الكشف عن صحيح الأخبار من سقيمها، فيزول الوهم ويختفي الشك.

---

(١) ينظر: الجاحظ معلم العقل والأدب: شفيق جبري ، دار المعارف بمصر ، ص١١٦. وينظر:أمراء البيان: محمد كرد علي ، دار الثقافة الدينية ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠١٢، ج١ص٩١.

المبحث الأول

مبدأ الشك وتحصيل المعرفة عند الجاحظ

لقد حظيت آثار الجاحظ بمزيد من عناية العلماء منذ بدايات القرن العشرين. رغبة منهم في بعث منهج عقلي من داخل الحضارة العربية، وإحياء لمنهج علمي صاغه علماء الكلام عامة، والمعتزلة خاصة. وكذلك حاول بعض المحدثين المناصرين لفكر المعتزلة، عقد شيء من المقارنة بين منهج المعتزلة، وبعض من مناهج عصر النهضة الأوروبية، ليكسب منهج المعتزلة مزيدًا من الأنصار، ويحظى بانتباه أكثر، فمنهم من شبه شك الجاحظ بشك ديكارت كما أشرنا، ومنهم من عقد نوعاً من الصلة بين الجاحظ والفيلسوف الانجليزي (باكون)[1]، من جهة أن كليهما يعتمد على العقل في بناء المعرفة. ولربما كانت هذه المقارنة، طريقا لتأنيس النظريات الغربية إلى قلوب أهل المشرق في ذلك الوقت.

أولاَ – قوة الشك ومداه

ولا يعنينا هنا، من مبدأ الشك عند الجاحظ مقارنته بالمحدثين، إنما يعنينا منه حقيقته التي أجراها في بناء المعرفة، مما يتصل بكلام الأعراب. وهذه الحقيقة تستفاد من تطبيقاته على الأخبار في كل كتابه.

---

(١) ينظر: الجاحظ معلم العقل والأدب: ص١١٤.

وأول هذه التطبيقات وأقربها إلى بيان مراده، ذلك الذي يحاول فيه تخليص صحيح الأخبار من سقيمها، ويبين المنهج القويم في تصفية الأنباء والتحقق منها، على هدي من مبدأ الشك والتثبت بالمعاينة. يقول الجاحظ: "وزعم لي ابنُ أبي العجوز، أن الدّساس تَلد. وكذلك خبرني به محمد ابنُ أيوب بن جعفر عن أبيه، وخبرني به الفضل بنُ إسحاقَ بن سليمان فإن كان خبرهما عن إسحاق فقد كان إسحاقُ من معادن العلم.وقد زعموا بهذا الإسناد أن الأروية تضع مع كل ولد وضعته أفعى في مشيمة واحدة.وقال الآخرون: الأروية لا تعرف بهذا المعنى، ولكنه ليس في الأرض نمرة إلا وهي تضع ولدها وفي عنقه أفعى في مكان الطوق. وذكروا أنها تنهش ولا تعض، ولا تقتل.ولم أكتب هذا لتُقرّ به، ولكنها رواية أحببت أن تسمعها. ولا يعجبني الإقرارُ بهذا الخبر، وكذلك لا يعجبني الإنكار له. ولكن ليكن قلبك إلى إنكاره أميلَ"[١].

كلام الجاحظ هذا يحمل شيئين مهمين:

الأول: إن الجاحظ هنا يقترب في فهمه للشك من بعض تعريفات المحدثين له، إذ " يراد به التوقف عن إصدار حكم ما استناداً إلى أن كل قضية تقبل السلب والإيجاب بقوة متعادلة "[٢].و (صيغة التعادل)، بين الإقرار وعدم الإقرار واضحة في رأي الجاحظ.ولكن بعض الباحثين يرى أن التوقف عن إصدار الحكم يجعل الشك ذا صبغة سلبية، لأن العقل إذا عرض " لدراسة مشكلة ثم

---

(١) كتاب الحيوان: الجاحظ: تح: عبد السلام محمد هارون، دار احياء التراث العربي، ط٣،بيروت،١٩٦٩،ج٦ص٣٤.

(٢) أسس الفلسفة: توفيق الطويل: دار النهضة العربية، ط٧، القاهرة، ١٩٧٩، ص٣٠٠.

عجز عن فهمها أو تقديم حل لها، أوعزّ عليه أن يتوصل إلى يقين بصددها، مال إلى التوقف عن إصدار حكم بشأنها، ومن هنا اصطبغ هذا الشك بصبغة سلبية خالصة"[١].

وفي الحق إن الجاحظ لم يتوقف كل التوقف، بل ترك نافذة صغيرة عندما قال (ولكن ليكن قلبك إلى إنكاره أميل). وهذا الذي يدفع عن شك الجاحظ (الصبغة السلبية). صحيح أن الجاحظ قد توقف في القضية بعدما شك فيها، إلا أن توقفه كان آنياً، ولم يلبث أن اندفع إلى التثبت، يقول الجاحظ بعد كلامه السابق " وبعد هذا فاعرف مواضع الشك، وحالاتها الموجبة له، لتعرف بها مواضع اليقين، والحالات الموجبة له، وتعلّم الشك في المشكوك فيه تعلماً، فلو لم يكن في ذلك إلا تعرف التوقف ثم التثبت. لقد كان ذلك مما يحتاج إليه"[٢]، وهذه الصفة الإيجابية للشك عند الجاحظ لا تستفاد من قوله هذا فحسب، بل تستفاد على أكمل وجه من تطبيقاته الكثيرة في كتابه، وسيأتي منها أمثلة عديدة.

الأمر الثاني: إن الخبر في كلام الجاحظ عن (الأروية والنمرة) لا يتضمن الشك في خبر تجد فيه ملامح الشك ومخايل الريبة، بل إنه يشك في خبر يبعث على الاطمئنان، و فيه ما يوجب التصديق، فالخبر يسند إلى إسحاق، وإسحاق كما يرى الجاحظ من معادن العلم، لكنه مع ذلك يميل إلى إنكار خبره. وهذا غريب حقا، ويحتاج إلى بيان علة، و ذكر سبب.

---

(١) المصدر السابقة: ص٣٠٢.

(٢) كتاب الحيوان: ج٦ ص٣٥.

ولكن ماذا يعني هذا؟ إنه يعني بجلاء أن الجاحظ يميل هنا إلى رفض خبر من يعدّله ويوثقه.

وربما اقتربنا من فهم موقف الجاحظ الغريب هذا، إذا وضعناه بإزاء منهج آخر، ألا وهو منهج علماء الحديث النبوي.

وبالنظر في كتبهم، نجد أنهم يعتمدون إلى أبعد حد على علم الجرح والتعديل، في الحكم على أي خبر. وعلم الجرح والتعديل ينصب على معرفة حال الراوي، فعلماء الحديث في بحث دائب عن الراوي، لضبط حاله والكشف عن أخباره كلها: دينه، استقامته، مروءته، حفظه، عقله، فإذا ثبتت عدالته، واستوفى الشروط السابقة، يتلقى العلماء كل أخباره بالقبول.

فالأمر عند علماء الحديث النبوي–في قبول الخبر أو رده– يدور على حال الراوي، فإن صلحت حاله، قبلوا خبره، وإلا ردوه. أما الجاحظ، فالأمر –كما هو بيّن من خبره السابق – مبني على نقيض ما عند المحدثين. فالراوي عنده قد حاز العدالة، واستوفى شرط القبول، (لكونه من معادن العلم)، لكنه مع ذلك يميل إلى إنكار خبره، لأن أمر المروي عند الجاحظ أهم، وهو هنا منه في شك.

و كأن الجاحظ هنا يضع منهجًا جديدًا، بإزاء منهج آخر استقر عند المحدثين منذ زمن[1]، وتبعهم من تبعهم من أهل الأدب ورواة الشعر.

---

(١) وبين الجاحظ والمحدثين خصومّة واضحة، تتعلق بطريقة تلقي الحديث والأخبار، يقول الجاحظ مبينا موقفه من طريقة المحدثين:"وليس هؤلاء ممن يفهم تأويل الأحاديث. وأي ضرب منها يكون مردوداً. وأي ضرب منها يكون متأولاً وأي ضرب منها يقال إن ذلك

وهذا المنهج الجديد يقتضي منا – كما يرى الجاحظ – أن نركز على المعرفة التي ينقلها الراوي، بعد أن استغرقت العنايةبالراوي أكثر جهود علماء عصره، وعصر من سبقه.

وههنا مثال آخر يطبق فيه هذا المنهج الجديد، حيث تتراجع لديه مكانة الراوي مهما بلغت عدالته، أو مهما تعارف الناس منه أنه ثبت في العلم، ثقة في بابه كل الثقة، يقول الجاحظ "وقد ذكر أرسطاطاليس في كتاب الحيوان، أنه قد ظهر ثور وثب بعد أن خصي، فنزا على بقرة فأحبلها، ولم يحك هذا عن معاينته، والصدور تضيق بالرد على أصحاب النظر، وتضيق بتصديق هذا الشكل"(١). وروى الجاحظ هذا الخبر نفسه، في مكان آخر من كتابه، ثم علق عليه قائلاً: "فإذا أفرط المديح وخرج من المقدار، أو أفرط في التعجيب وخرج من المقدار، احتاج صاحبه إلى أن يثبته بالعيان، أو بالخبر الذي لا يكذب مثله، وإلا فقد تعرض للتكذيب"(٢). ومكانة أرسطو في العلم معروفة، وقدمه فيه راسخة، لا يكاد يجاريه فيه أحد، ومع ذلك يرد الجاحظ خبره ويكذبه.

وهو في رده الخبر، يدفع إلى التحقق لبناء المعرفة الصحيحة، والوصول إلى اليقين، لذلك ورد في كلامه الحديث عن الشاهد والعيان، أي أننا يجب أن

إنما هو حكاية عن بعض القبائل ". كتاب الحيوان: ج٤ ص٢٨٩.وينظر لمزيد من البيان في هذا الشأن: الجاحظ حياته وآثاره: طه الحاجري، دار المعارف بمصر، ط٢، ص٤٨.

(٢) كتاب الحيوان: ج٥ ص٥٠٢

(١) المصدر السابق: ج٥ ص٢٢٠

ننطلق إلى كتاب الطبيعة، لنشاهد ونعاين، وهذه المعاينة هي التي تنتج عنها المعرفة الحقة، التي لا يمكن أن تتعرض للتكذيب.

ثانياَ – الشك والتثبت

ويمضي الجاحظ على هذا الأسلوب، ليقابل كل خبر بالشك، ويتحقق منه بعرضه على المعاينة، ويختبره بالمشاهدة.

وإذا كان قد رد بهذا المنهج خبر أرسطو، فإنه في مكان آخر يرتقي أكثر، ويزداد أنسه بمنهجه، فيعرض عليه خبراً، يرويه بعضهم على أنه حديث نبوي، يقول الجاحظ في باب سفاد الذباب وأعمارها : "وللذباب وقت تهيج فيه للسفاد، مع قصر أعمارها، وفي الحديث: أن عمر الذباب أربعون يوماً... وقال لي المكي مرة: إنما عمر الذبان أربعون يومًا، فقلت: هكذا جاء في الأثر"[1]. لكن الجاحظ يعرض هذا الأثر على منهجه، ويتثبت، فيقيس ما في (الأثر) بمقياس العيان والمشاهدة، الذي يدفع كل شك، ويجلّي كل غائم. ويكمل الجاحظ كلامه السابق فيقول: "وكنا يومئذ بواسط في أيام العسكر، وليس بعد أرض الهند أكثر ذبابا من واسط، ولربما رأيت الحائط، وكأن عليه مِسحا شديد السواد، من كثرة ما عليه من الذبّان. فقلت للمكي: أحسب الذبان يموت في أربعين يوما، وإن شئت ففي أكثر، وإن شئت ففي أقل، ونحن كما ترى ندوسها بأرجلنا، ونحن ها هنا مقيمون من أكثر من أربعين يوما، بل منذ أشهر وأشهر، وما رأينا ذبابا واحدًا ميتًا. فلو كان الأمر على ذلك لرأينا الموتى كما رأينا الأحياء. قال: إن الذبابة

---

(٢) كتاب الحيوان: ج٣ ص٣٢٥.

إذا أرادت أن تموت ذهبت إلى بعض الخرِبات. قلت: فإنّا قد دخلنا كل خرِبة في الدُّنيا، ما رأينا فيها قط ذبابا ميّتا"[1].

والشك ليس يدفعه شيء كما يدفعه شاهد من العيان، والتثبت لا يملأ القلب كما يحصل بالمشاهدة والتحقق بالنظر.

وفي العيان والمشاهدة، من صوت الحق وقوة الحقيقة، ما يدفع الشك من القلب، حتى لو كان لدينا خبر عجيب، ونبأ قد لا يميل المرء إلى قبوله، من ذلك ما يرويه الجاحظ عن قوم "يزعمون أن نفوس السباع وأعينها في هذا الباب أردأ وأخبث. وبين هذا المعنى وبين قولهم في إصابة العين الشيء العجيب المستحسن شركة وقرابة؛ وذلك أنهم قالوا: قد رأينا رجالاً يُنسب ذلك إليهم، ورأيناهم، وفيهم من إصابة العين مقدارٌ من العدد، لا نستطيع أن نجعل ذلك النسق من باب الاتفاق. وليس إلى ردّ الخبر سبيل؛ لتواتره وترادُفه، ولأن العيان قد حققه"[2]. في مثل هذا الخبر من النفس موضع عجب، يستوجب رده، ومكان وحشة تقتضي إنكاره، إذ كيف لنا تصديق أن السباع تصيب بالعين، فهذا خبر يميل العقل المعتزلي إلى رفضه، لكن حسب شرط الجاحظ، فإنه لا يمكن رده، وذلك لمكان العيان منه، وما دام العيان قد حققه فـ (ليس إلى رد الخبر سبيل). وتأمل أين وضع الجاحظ كلمة التوكيد (أن)، لقد وضعها مع (العيان) صحيح أن (التواتر) له قيمته في هذا الباب، لكن (العيان) في نفس الجاحظ، يقطع كل شك، ويدفع كل تردد، وعليه الاعتماد في اتخاذ المواقف من الأخبار.

---

(١) المصدر السابق: ج٣ ص٣٢٥.

(٢) المصدر السابق: ج٢ص١٣٢.

ومن هنا، فإنا نرى الجاحظ يبحث عن الشاهد الذي يملأ العين، والدليل البارز من شواهد الطبيعة. وهذا الذي يتراجع أمامه كل متشكك، وهو ما تنشأ به المعرفة الحقة. فالجاحظ يستدل "بما يقع تحت الحواس على الحقيقة الثابتة"[١]، وكانت "مزية الجاحظ التي تفرد بها، استعماله عقله في الرأي المعروض، يتناول كل ما يقع عليه الحس وتنظره العين"[٢]

وانطلق الجاحظ إلى الطبيعة يشاهد ويعاين، يفحص ويدقق، يراقب فيطيل المراقبة لما يريد ضبطه، وتقييد صفته، يقول في بيان صفة نوع من العناكب: "فأما الصيدُ الذي ليس للكلب، ولا لعناق الأرض، ولا للفهد، ولا لشيء من ذوات الأربع مثله، في الحِذق والختل والمداراة، وفي صواب الوثبة، وفي التسدد وسرعة الخطف، فليس مثل الذي يقال له الليث وهو الصنف المعروفُ من العناكب بصيد الذبان؛ فإنك تجده إذا عاين الذبان ساقطاً، كيف يلطأ بالأرض، وكيف يسكن جميع جوارحه للوثبة، وكيف يؤخر ذلك إلى وقت الغرّة، وكيف يريها أنه عنها لاه ؛ فإنك ترى من ذلك شيئا لم تر مثله من فهد قط وإن كان الفهد موصوفا منعوتا واعلم أنه قد ينبغي ألا يكون في الأرض شيء أصيد منه، لأنه لا يطير، ولا يصيدُ إلا ما يطير ! ويصيد طائرًا شديد الحذر، ثم يصيد صيادًا !

---

(١) النزعة الكلامية في أسلوب الجاحظ: الأبفيكتور شلحت اليسوعي،دار المعارف بمصر، ١٩٦٤،ص١٠٣.

(٢) كنوز الأجداد: محمد كرد علي، أضواء السلف، ص٧٥.

لأن الذباب يصيد البعوض. وخديعتك للخدّاع أعجب، ومكرك بالماكر أغرب ! فكذلك يكون صيد هذا الفن من العنكبوت"[١].

وربما داخل الجاحظ شك في خبر ورد عليه، فإنه لا يصبر حتى يتحقق بنفسه، ليرى بالعيان ويتثبت بالمشاهدة من ذلك، ما يرويه من أن "الأفاعي تكره ريح السذاب والشيح، وتستريح إلى نبات الحرمل"[٢]. يقول الجاحظ معلقاَ على هذا الخبر رادًا له: " وأما أنا فإني ألقيت على رأسها وأنفها من السذاب ما غمرها فلم أر على ما قالوا دليلاً "[٣].

فلا يستطيع الجاحظ دفع العيان إذا حضر، لأن "العيان قهر أهله"[٤]كما يقول، ويقول أيضاً: "إنه ليس يشفيني إلا المعاينة"[٥].

والجاحظ كلِف بمثل هذه الأخبار يتتبعها، فإن وجد واحداً تتبعه واستقصاه، وسأل عنه الناس، وأثبت ما يقولونه عنه بدقة، ثم ذهب ليتثبت هو بطريقته التي عهدناها. مثال ذلك ما يرويه عن عدد من المشايخ بشأن داء الكلب، وهؤلاء الذين رووا له، أجمعوا على أن الكلب الكلِب إذا عض إنسانًا، فإنه " يعطش أشدّ العطش، ويطلب الماء أشد الطلب، فإذا أتوه به هرب منه أشد

---

(١) كتاب الحيوان: ج٣ص٣٣٧.

(٢) المصدر السابق: ج٦ ص٣٩٩.

(٣) المصدر السابق: ج٦ ص٣٩٩.

(١) المصدر السابق: ج٣ ص٣٤٩.

(٢) المصدر السابق: ج٦ ص٤٤٠.

الهرب، وزاد أحدهم أن كلبًا كلِبًا عض رجلاً فبال الرجل علقا في صورة الكلاب"[1].

وهنا يتثبت الجاحظ، ويقفليروي لنا من مشاهدته، مظهرًا لنا بأضبط الكلمات حقيقة ما عاينه وشاهده هو من المشهد، يقول: "وأنا، حفظك الله تعالى، رأيت كلبا مرة في الحي ونحن في الكتاب، فعرض له صبي يسمى مهديا من أولاد القصّابين، وهو قائم يمحو لوحه فعض وجهه فنقع ثنيته دون موضع الجفن من عينه اليسرى، فخرق اللحم الذي دون العظم إلى شطر خدّه، فرمى به ملقيّا على وجهه وجانب شِدقه، وترك مُقلته صحيحة؛ وخرج منه من الدم ما ظننتُ أنه لا يعيش معه، وبقي الغلامُ مبهوتًا قائما لا ينبِس، وأسكته الفزع وبقي طائِر القلب، ثم خيط ذلك الموضع؛ ورأيته بعد ذلك بشهر وقد عاد إلى الكتاب، وليس في وجهه من الشّتر إلا موضعُ الخيط الذي خِيط؛ فلم ينبح إلى أن برئَ ولا هرَّ، ولا دعا بماء، حتى إذا رآه صاح: رُدُّوه ! ولا بال جرواً ولا علقا، ولا أصابه مما يقولون قليل ولا كثير. ولم أجد أحدا من تلك المشايخ؛ يشك أنهم لم يروا كلبا قطُّ أكلب ولا أفسد طبعا منه فهذا الذي عاينت"[2].

وتأمل قول الجاحظ (أنا)، و (رأيت)، ثم (رأيته) مرة أخرى، تجد مقدار حرصه الشديد على دفع خبر الرواة بالمعاينة، لأن العيان كما قال يقهر أهله.

---

(١) المصدر السابق: ج٢ ص١٣.

(١) المصدر السابق: ج٢ ص١٤.

ثالثاَ – قيد الشك وضابطه

ولكن هذا لا يعني أن الشك عند الجاحظ ليس له ضوابط، أو حدود يقف عندها. صحيح أن الشك قوي لديه، لا يكاد يقمعه شيء، إلا أنه مع ذلك له حدّ يقف عنده، وعليه قيد يرتد لديه. ومرة أخرى إنه العيان، ولاسميا إذا تواتر من أناس عديدين، وكانوا موضع ثقته، عندها يختفي شك الجاحظ، فيقبل الخبر ويطمئن به قلبه.

يفعل الجاحظ ذلك، وإن كان الخبر عجيبًا، والخبر العجيب مدعاة شك عظيم، ومبعث ترددلا يمكن نكرانه، ولكن الجاحظ مع كل ذلك يتوارى شكه، لأن العيان يقهر أهله. مثال ذلك ما يرويه الجاحظ عن الطائرين العجيبين: "وأيّ شيء أعجب من طائرين، يراهما الناس من أدنى جدود البحر من شق البصرة، إلى غاية البحر من شق السند، أحدهما كبير الجثة يرتفع في الهواء صُعدًا، والآخر صغير الجثة يتقلب عليه ويعبث به، فلا يزال مرة يرفرف حوله ويرتقي على رأسه، ومرة يطير عند ذناباه، ويدخل تحت جناحيه ويخرج من بين رجليه، فلا يزال يغمه ويكربه، حتى يتقيه بذرقه، ، فإذا ذرق شحا له فاه فلا يخطئ أقصى حلقه حتى كأنه دحا به في بئر، وحتى كأن ذرقه مدحاة بيد أسوار، فلا الطائر الصغير يخطئ في التلقي، وفي معرفته أن لا رزق له إلا الذي في ذلك المكان؛ ولا الكبير يخطئ التسديد، ويعلمُ أنه لا ينجيه منه إلا أن يتقيه بذرقه، فإذا أوعى ذلك الذرق، واستوفى ذلك الرزق، رجع شبعان ريّان بقوت يومه، ومضى الطائر الكبير لِطيته. وأمرهما مشهور وشأنهما ظاهر، لا يمكن دفعه ولا

تهمة المخبرين عنه"[1]. وكأن الجاحظ يقول مع ا.س.رابوبرت: "إن كل معرفة إنما سببها الإدراك بالحواس.... فمنبع المعرفة إذن عمل الحواس أي الإدراك بالحس"[2].

(١) كتاب الحيوان: ج٢ ص١١٣.

(٢) مبادئ الفلسفة: ا.س.رابوبرت: تر: أحمد أمين، شركة نوابغ الفكر، ط١، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٤٢.

المبحث الثاني

مكانة خبر الأعراب [1] وكلامهم لدى علماء العربية

أولا – مكانة كلام الأعراب لدى أهل النحو واللغة والبلاغة والنقد

يبدو للناظر في كلام علماء العربية المكانة العالية التي يتسنمها كلام الأعراب وشعرهم، والتعظيم الشديد الذي يحظى به هؤلاء الأعراب في نفوسهم، وهم على جلالة قدرهم في العلم تلاميذ عند هؤلاء الأعراب الخلص[2]، كما يسميهم عبدالقاهر الجرجاني. فهم أصحاب اللغة وأوعيتها، وحفاظ متونها ومصدر أصولها.

---

(١) قلنا (الأعراب) بدلا من (العرب) لأسباب، منها:

– أن اللغة أخذت عن الأعراب، جاء ذلك في نص مهم للفارابي، استخدمه العلماء وقبلوه (ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تح: حمدي عبدالفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب،، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠١٠، ص٦٠).

– أن الأعراب هم مصدر الجاحظ للمعرفة في كتابه عن (الحيوان)، وذلك لأن الجاحظ يتلقى المعرفة المبنية على المعاينة، الموصوفة بالصلة بالحيوان والمعايشة له ، وحياة الأعراب ولا ريب هي التي توفر لهم ذلك، لأنهم أوثق صلة بحياة الحيوان، وأكثر اعتمادًا عليها، وأشدّ قربا من الوحشي منها خاصة، ينظر كتاب الحيوان: ج٢ ص١٣٧.

(٢) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٩، ص٢٢٢.

فإذا قال هؤلاء الأعراب قولاً، نزل العلماء عند قولهم، فمن كلامهم يستخرجون أصولهم، وبلغاتهم المختلفة يوسعونها، وحتى من لغياتهم، قد يستدركون على الأصول فروعاً، بل قد يبنون عليها أصولا جديدة[١].كل ذلك يدلنا على المكانة السامية، التي نالها القوم من نفوس علماء العربية. يقول الرافعي:"وكان العلماء إذا اختلف ما بينهم في المناظرة، وادعى كل منهم الفلج والظهور بالحجة والدليل، رجعوا في الحكم لمنطق الأعراب ممن يصيبونهم من الفصحاء على أبواب الأمراء أو في المساجد أو في طرق السابلة "[٢]

فعند علماء النحو، نجد مثالا بيناً، يصور اعتدادهم بكلام الأعراب، وذلك في المسألة الزنبورية، التي جرت بين سيبويه والكسائي حول قول العرب: (قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي) و قالوا أيضاً (فإذا هو إياها)، " فقال يحيى: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك، قد سمع منهم أهل البلدين، فيُحضرون ويُسألون، فقال يحيى وجعفر: أنصفت، فأُحضروا، فوافقوا الكسائي، فاستكان سيبويه"[٣]. وتأمل كلمة (استكان)، ومن الذي استكان ؟ إنه سيبويه، أستاذ الأساتيذ، لكن ليس أمام الأعراب، أصحاب اللغة. فهم أساتذته، وإذا قالوا قولاً، أو أصدروا حكماً، فقولهم ماض، وحكمهم نافذ، ويستكين كل أحدٍ أمامهم.

---

(١) ينظر: في أصول النحو: سعيد الأفغاني: دار الفكر، ص٦٨.

(٢) تاريخ آداب العرب: مصطفى صادق الرافعي: دار الكتاب العربي، ط٤، بيروت، ١٩٧٤، ج١ ص٣٣٧.

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله. دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩،ص١٢٢.

ولا يختلف أهل اللغة في هذا الشأن عن النحاة، فمصنفو المعاجم مثلا كان دأبهم النظر في شعر العرب، والسفر إلى قبائل البادية، في وسط جزيرة العرب، يقيمون فيها، ليدونوا كل ما يسمعون. وكان هذا مبعث فخر يفتخرون به، وتعدّ أول مناقب العالم إذا ذكر، يقول ابن منظور بعد أن بيّن اعتماده على كتب اللغة المعروفة: "وأنا مع ذلك لا أدعي فيه دعوى فأقول: شافهت أو سمعت، أو فعلت أو صنعت، أو شددت أو رحلت، أو نقلت عن العرب العرباء أو حملت، فكل هذه الدعاوي لم يترك فيها الأزهري وابن سيده لقائل مقالاً..."[١].

أما أهل البلاغة، فيلخص موقفهم في هذا الباب، شيخهم عبد القاهر الجرجاني، حيث يقول:" اعلم أن العلم بما ينبغي أن يُصنَع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو تركِ العطفِ فيها والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد أخرى، من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعرابُ الخلص"[٢].

وكذلك الحال عند النقاد، فهم يتلقون كلام الأعراب وشعرهم تلقي النحاة وأهل البلاغة له، فأبو هلال العسكري مثلا يقول في ديوان المعاني، معلقًا على

---

(١) لسان العرب: ابن منظور: تح: إيميل يعقوب ومحمد نبيل الطريفي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٩، ج١ ص٢٣.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٢٢٢.

بيتي شعر، لشيخ من الأعراب: "وهذا دليل على أن علم الشعر والتمييز بين جيده ورديئه كان غريزًا عند أهل البوادي، وهم أصوله ومنبعه ومعدنه"[١].

ثانيا: مكانة كلام الأعراب لدى الجاحظ

ظاهر من كتاب الحيوان أن الجاحظ لا يريد من كلام الأعراب ما أراده علماء اللغة، فهو لا يتتبع طرائق العرب في لغتهم، ولا ينشد الوقوف على سنن بيان كلامهم، إنما هو يبحث عن المعرفة، ويقفو أثر الخبرة البشرية، التي قد يخطئ فيها الأعرابي وقد يصيب.

الجاحظ يريد المعارف التي في الشعر، مما سجله عيان الأعراب من مشاهد في طبيعتهم، وقيدوه في أشعارهم. الجاحظ يريد هذا، لأن "كتاب الحيوان إنما هو أول نتيجة من نتائج دراسة الطبيعة في علم العرب"[٢]

وبما أن الجاحظ يريد المعارف، فإنه يغلب على الظن أن موقفه من كلام الأعراب لابد أن يختلف عن موقف علماء العربية المتقدم، موقف التبجيل والتعظيم. فالأعراب حجة في اللغة، لا يخطئون لأنهم أصحابها، أما المعارف، فهم كغيرهم، يصيبون أحيانا، ويخطئون الصواب أحيانا أخرى، لذلك كان من المظنون – لما وجدنا خضوع العلماء أمام أصحاب اللغة في باب اللغة – أن نجد هنا نوعاً منالتمرد منالجاحظ عليهم، وإذا كان العلماء يحتكمون إلى الأعراب

---

(١) ديوان المعاني: أبو هلال العسكري: عن نسخة الإمامين: الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود الشنقيطي، عالم الكتب، ج١ ص٣٥٥.

(٢) الجاحظ معلم العقل والأدب: شفيق جبري: ص١٨٥.

في باب اللغة، فإن على الجاحظ هنا في باب المعارف عن الحيوان، أن يحاكم كلام الأعراب وأشعارهم إلى حقائق المعارف، لا سيما أن الجاحظ نفسه يقول: "وليس الأعرابي بقدوة إلا في الجر والنصب والرفع وفي الأسماء، وأما غير ذلك فقد يخطئ فيه ويصيب"(١).

لكن الذي يفاجئنا من الجاحظ أنه يقف من كلام الأعراب موقف أهل اللغة منه، وهو يتلقى المعارف من الأعراب بالهيبة نفسها التي يتلقى بها أهل النحو منهم أصول العربية وسننها. أهو سلطان هذا الكلام، ذلك الذي اكتسبه من علماء العربية، فهيمن على الجاحظ كذلك، ولم يستطع الإفلات منه ؟

والأمر حقًا فيه غرابة، ومن هنا فهو يحتاج إلى الوقوف على العلة، ويعوزه بيان جلي، لأن الأمر إذا تعلق بالمعارف، فإن الأعراب بمكان الظنة منها لا اليقين، وهم ببساطة عيشهم وبعدهم عن مراكز الحضارة، أحرى أن يكونوا بعيدين عن الحقائق العلمية.

لكن أول ما يغيره فينا الجاحظ– في باب الحديث عن علم الحيوان– هو هذا الاعتقاد، أعني الاعتقاد بأن الأعراب بعيدون عن مراكز الحضارة فهم بعيدون إذاً عن معرفة حقائق العلم. يريد تغيير هذا الاعتقاد، ويحاول أن ينهض بنا، أو ينهض بموقع الأعراب في نفوسنا. لأنهم في نفس الجاحظ في مكانة سامية، وموقع من العلم رفيع عنده، لا يقل عن موقع أخبر العلماء والفلاسفة والأطباء، يقول الجاحظ:"وقل معنى سمعناه في باب معرفة الحيوان من

---

(١) كتاب الحيوان: ج٢ ص١٥١.

الفلاسفة، وقرأناه في كتب الأطباء والمتكلمين إلا ونحن قد وجدناه أو قريبا منه في أشعار العرب والأعراب"[١].

ومن هنا فهو يضع شعر الأعراب في رأس قائمة مصادره، و"يضع الثقافة العربية منها في المكان الأول، يصدر عنها ويحتكم إليها ويرجح بها، حتى ليبدو أنه بنى كتابه على هذا الوضع... فكأنما جعل ورود الآثار العربية شرطاً في الكلام عن هذا الحيوان أو ذاك، فليس في ذلك ما يغني عن الرجوع إلى الآثار العربية، وجعلها عمدة القول في صفة الحيوان والحكاية عنه، وهذا ظاهر في عامة أبواب الكتاب"[٢]

وحتى نرى حقيقة موقف الجاحظ من كلام الأعراب وأشعارهم، لا بد من ذكر أمثلة من كتابه. من ذلك، إذا تشكك أحد في صفة غريبة تنسب إلى حيوان، فإن أقوى دليل لإثباتها، ودفع الشك عنها بيت من الشعر، فإذا أحضر فلا مجال للإنكار: ف " الدليل على أن الضب يأكل ولده قول عملّس بن عقيل ابن علفة لأبيه:

أكلت بنيك أكل الضب حتى وجدت مرارة الكلأ الوبيل

وأنشد لغيره:

---

(١) المصدر السابق: ج٣ ص٢٦٨.

(٢) الجاحظ حياته وآثاره: ص٤٢٢.

أكلت بنيك أكل الضب حتى تركت بنيك ليس لهم عديد"[١]

وكثير من حقائق الحيوان الخفية يلفها الغموض، ويشك الناس فيما يروى فيها، ولكن الجاحظ يقطع الشك باليقين الذي يرويه شعر الأعراب، ويجلي الغموض بما تنيره ألفاظه. فالضب مخادع خبيث ماكر، لكن هناك ما يُخدع به هذا الضب ويهزم دونه، ألا وهو التمر، ولكن ما الذي يثبت محبة الضب للتمر وإعجابه به؟ الإجابة في شعر الأعراب، لأن "الذي يدل على أن الضب والعقرب يعجبان بالتمر عجباً شديداً ما جاء من الأشعار في ذلك، وأنشدني ابن الأعرابي، لابن دعمي العجلي:

سوى أنكم دربتم فجريتم على دربة والضب يحبل بالتمر

فجعل صيده بالتمر كصيده بالحبالة، وأنشدني القشيري

وما كنت ضبًا يخرج التمر ضغنه ولا أنا ممن يزدهيه وعيد"[٢]

والأمر لا يقتصر على هذا، بل يتعداه إلى أشياء أخرى، فإذا كان هناك خلاف حول نسب حيوان، من يكون أبوه مثلاً، فالفيصل كذلك في الشعر، فهو المخبر الصادق، وعند أهله الخبر اليقين ، لذا فإن "العامة لا تشك أن الكروان ابن الحبارى، لقول الشاعر:

ألم تر أن الزبد بالتمر طيب وأن الحبارى خالة الكروان"[١]

---

(١) كتاب الحيوان: ج٦ ص٤٩.

(٢) المصدر السابق: ج٦ ص٦٢.

حتى موقع صوت الديك، وصدى غنائه لدى الناس، الشعر يفصل فيه عند الجاحظ، فإن شككت أن الديك كريه الصوت، لا يطيق الناس سماعه، فاعلم أنك واهم، يخبرك بذلك الشاعر "والدليل على أن صوت الديك كريه في السماع، غير مطرب، قول الشاعر:

ذكر الصبوح لسحرة فارتاحا وأملَه ديك الصباح صياحا"[٢]

فشعر الأعراب إذاً، هو الذي يفصل في كثير من المعاني، ويقضي في شؤون الحيوان، فإذا تناقل بعض الناس خبراً عن حيوان، أو ذكروا له هيئة، لا يشهد بها الشعر، ولا يحققه الشعراء ولايسري على ألسنتهم، فإن الجاحظ يتردد في قبوله. فمن الناس من زعم "أن النمر تضع في مشيمة واحدة جرواً وفي عنقه أفعى قد تطوقت به. وإذا لم يأتنا في تحقيق هذه الأخبار شعر شائع، أو خبر مستفيض لم نلتفت لفته، وقد أقررنا أن للسقنقور أيرين، وكذلك الحرذون والضب، حين وجدناه ظاهراً على ألسنة الشعراء وحكاية الأطباء"[٣]

هذه هي المكانة التي بلغها الشعر في نفس الجاحظ، فهو يحقق ما يحققه، ويقر بما يجده على ألسنة الشعراء، ويتوقف فيما لم يرد به شعر عن الأعراب.

---

(١) المصدر السابق: ج٦ ص٣٧٢.

(٢) المصدر السابق: ج٢ ص٣٣٢.

(٣) المصدر السابق: ج٧ ص١٦٩.

ولربما ذهب الجاحظ في ثقته بشعر الأعرابأبعد من هذا، واتكل عليه في ضبط شؤون الحيوان أكثر، فقد تبين لنا مما سبق أن الحيوان الذي يرد ذكره في الشعر فإن الجاحظ يضبط دقائق صفات هذا الحيوان، ويستخرج من الشعر أحواله، أما الحيون الذي لم يرد له في شعر الأعراب وصف، ولا جرى له في نظمهم ذكر، فإن الجاحظ لا يعقد له في كتابه باباً، ولا يضمنه فيه، يقول: "ولم نجعل لما يسكن الملح والعذوبة، والأنهار والأودية، والمناقع والمياه الجارية، من السمك ومما يخالف السمك، مما يعيش مع السمك باباً مجردًا، لأني لم أجد في أكثره شعرًا يجمع الشاهد ويوثق منه بحسن الوصف"(١).

وهذه مكانة عالية يتبوؤها شعر الأعراب، وسلطان عزيز يمنحه الجاحظ لكلامهم، لم يمنحه لكلام آخر.

ثالثاً – سلطان المعاينة وكلام الأعراب

ولكن هل نسي الجاحظ المتمرد مبدأ الشك والانطلاق للتثبت بالمعاينة ؟ أم أنس بالخضوع لكلام العرب كما خضع علماء العربية؟

وفي الحق إن الجاحظ لا يزال وفيًا لمبدئه، ملتزماً به أكمل التزام، لا يقبل الأخبار إلا أن يعاين ويشاهد، أو ينقل عن حشد من الناس شاهدوا.

بيان ذلك أن الجاحظ لميمنح هذه الثقة العالية للأعراب، في شأن صفة بعض الحيوان، وذكر أخباره إلا لأنهم خير من يعاين ويلازم المشاهدة، وذلك لطبيعة

---

(١) كتاب الحيوان: ج٦ص١٦.

حياتهم. يقول الجاحظ:"ولا تنازع بين الأعراب، والأعراب ناس إنما وضعوا بيوتهم وأبنيتهم وسط السباع والأحناش والهمش، فهم ليس يعبرون إلا بها، وليس يعرفون سواها"[١].

هذا هو سرّ ثقته بهم، وسبب أنسه بأشعارهم، كما أنه دليل على استمساكه بمنهجه الذي يؤثر خبر المشاهدة، ويميل أشد الميل إلى وصف المعاينة. ويعود الجاحظ إلى بيان هذا المعنى مرة أخرى، ليكشف أكثر سبب اعتماده على الأعراب، وثقته الفائقة بكلامهم، يعود ليقول: "وإنما أعتمد في مثل هذا على ما عند الأعراب، وإن كانوا لم يعرفوا شكل ما احتيج إليه منها من جهة العناية والفِلاية، ولا من جهة التذاكر والتكسب، ولكن هذه الأجناس الكثيرة ما كان منها سبعا أو بهيمة أو مشترك الخلق، فإنما هي مبثوثة في بلاد الوحش من صحراء، أو واد، أو غائط أو غيضة، أو رملة، أو رأس جبل، وهي في منازلهم ومناشئهم، فقد نزلوا كما ترى بينها، وأقاموا معها. وهم من بين الناس وحش، أو أشباه الوحش. وربما بل كثيرا ما يبتلون بالناب أو المخلب، وبالدرع واللسع والعض والأكل، فخرجت بهم الحاجة إلى تعرف حال الجاني والجارح والقاتل، وحال المجني عليه والمجروح والمقتول، وكيف الطب والهرب وكيف الداء والدواء، لطول الحاجة ولطول وقوع البصر مع ما يتوارثون من المعرفة بالداء والدواء"[٢].

تأمل قول الجاحظ (وهي [أي الحيوانات] في منازلهم ومناشئهم، فقد نزلوا كما ترى بينها وأقاموا معها)، ثم اربط هذا بقوله بعد ذلك (ولطول وقوع البصر).

---

(١) المصدر السابق: ج٢ ص١٣٧.

(١) المصدر السابق: ج٦ ص٢٩.

تأمل هذا تدرك أن الجاحظ لا يزال وفيًا لمنهجه، منهج الاعتماد على المعاينة والمشاهدة الذي يدحض كل شك، ويوصل إلى التثبت.

وإذا اختلت المعاينة أو لم تكن المشاهدة على قدر التمام، فإن الجاحظ يشك في الخبر، بل يرده، حتى ولو جاء هذا الخبر على لسان هؤلاء الأعراب وقيدته أشعارهم.

لأن دقة المشاهدة إذا فقدت، وضبط المشهد إذا لم تتوافر له المعاينة الكافية، فإن الخبر يفقد أمارات اليقين، وعندها فلن يكون من باب المعارف الحقة، التي يريد الجاحظ رفع بنيانها.

ولتأكيد هذا الميزان الدقيق في منهج الجاحظ، والوقوف على صدق التزامه به ووفائه له، نورد بعض الأمثلة التي يرد فيها خبر الأعراب، يقول معلقاً على بعض الأشعار: "وأنشد محمد بن السكن المعلم النحوي، للحكم بن عمرو البهراني في ذلك وفي غيره شعراً عجيبًا، وقد ذكر فيه ضروباً كلها طريف غريب، وكلها باطل، والأعراب تؤمن بها أجمع. وكان الحكم هذا أتى بني العنبر بالبادية، على أن العنبر من بهراء، فنفوه من البادية إلى الحاضرة، وكان يتفقه ويفتي فتيا الأعراب، وكان مكفوفًا"[1].

ولا على الجاحظ حرج إذاً أن يردّ شعر الأعراب، بل لا حرج عليه أن يردّ خبراً، حتى لو أجمع الأعراب كلهم على الإيمان به، فالجاحظ يرده لأنه باطل.

---

(١) كتاب الحيوان: ج٦ ص٨٠.

بل نراه يقول ما هو أبلغ مما تقدم وأشد نكيرًا في رد خبر ورد عن الأعراب، و ذلك لما آنس أن العيان لا يناصره. يقول الجاحظ "ومن خرافات أشعار الأعراب يقول شاعرهم:

أشكو إلى الله العلي الأمجد عشائرا مثل فراخ السرهـد
فنارهم ثاقبة لم تخـــــمد شواء أحناش ولم تفـرّد
من الحبين والعظاء الأجرد يبيت يسري ما دنا بفدفد
وكل مقطوع العرا معــلكد حتى ينالوه بعـــود أو يد
منها وأبصار سعال جـــــهّد يغدون بالجهد وبالتــشرد
زحفًا وحبوًا مثل حبو المقعد[1]

وتأمل، فقد كان أثبت بشعر الأعراب كل مثبت، ثم هو الآن يتحول إلى خرافة، وذلك لأن الجاحظ يستهدي بمنهجه هو، ولا يعظم شعر الأعراب لأنه شعرهم فحسب.

وأبين من هذا وأوضح، في بيان التزام الجاحظ بمنهجه، واعتماده في قبول الخبر على المشاهدة، أنه إذا وجد في حالة ما أن المعاينة في خبر غير الأعراب أوفر، والمعايشة للحالة أطول وأمد، أخذ خبرهم، وترك خبر الأعراب، لأنه لم يمنح كلام الأعراب وأشعارهم هذه المكانة السامية، لأنهم أعراب فحسب، بل لوفرة دواعي العيان لديهم، أما إذا ما تفوق غيرهم عليهم، فإن (العيان) أحق

---

(٢) المصدر السابق: ج٦ ص ٣٦٢.

أن يتبع.مثال ذلك ما يذكره عن أبي نواس قائلا:"وأنا كتبت لك رجزه في هذا الباب، لأنه كان عالماً رواية. وكان قد لعب بالكلاب زماناً، وعرف منها ما لا تعرفه الأعراب، وذلك موجود في شعره، وصفات الكلاب مستقصاة في أراجيزه "[1]. بيان ذلك أن أبا نواس لما كان (قد لعب بالكلاب زمانًا)، فإنه رأى منها ما لم يره غيره من الأعراب، وعاين منها ما لم يعاينوه، لذلك فهو أثقل في ميزان الجاحظ، وأصدق خبراً من الأعراب، فترك شعر الأعراب هنا وطواه، وروى شعر أبي نواس وأظهره.

وهذا هو طريق المعرفة الحقة، وسبيل بناء العلم. فالراوي لا يكسب مصداقية إلا بمقدار ما يتوافر فيه من المقياس الحق الذي يقتضيه العلم.

لذلك، فإن ما بدا من تعظيم الجاحظ للأعراب، وإكباره لكلامهم، وإعلائه من شأن أخبارهم، يختلف تماما عن تعظيم أهل اللغة لهم. فأهل اللغة يخضعون للأعراب ولغتهم لكونهم أعراب وحسب، لأنهم ما داموا كذلك فهم منزهون عن الخطأ، أما الجاحظ فإن له مع شرط (الأعرابية) شرطًا آخر، ألا وهو المعاينة، وإلا فإن خبرهم مشكوك فيه ومرغوب عنه.

---

(١) المصدر السابق: ج٢ ص٢٧.

المبحث الثالث

منهج الجاحظ والأثر المحتمل على بقية علوم العربية

بدا مما مضى من منهج الجاحظ، أنه يشك فيما وصل إليه من أخبار، يشك حتى في أخبار الثقات، وقد يردها بعد التثبت منها، يرتاب أحيانا فيما يرويه شيوخ، فإذا ثبت له بالعيان خلاف ما رووه أنكر أخبارهم.

وفي سبيل التثبت بنفسه يسأل كل مختص، ويبحث عن صاحب كل شأن ليعينه على أن يشاهد بنفسه، يقول محمد كرد علي عن الجاحظ في هذا الصدد: "وكان على علمه الفياض يسأل جميع طبقات الناس عما يهمه ويريد أن يتفهمه، فيصف الماديات والمحسوسات، ويسترشد حتى بآراء الحوّاس ويتحدث حتى إلى الحواة والجزارين والعطارين والنجارين ويسترشد بآراء الصيادين والأكارين والقابلات وأرباب الصناعات، ويسأل الحشوة وأرباب البطالة"[1]

يسأل هؤلاء كلهم، وربما سأل غيرهم، ليتحقق ويتثبت، ثم بعد ذلك يقبل الخبر، أو يرده، لأن القصد ليس تسويد الصفحات، وتكثير المجلدات، وحشو الكتب بكل ما يروى ويسمع، إنما الغرض الوصول إلى الصائب من المعارف.

ومن هنا فإنه يحق لنا أن نتساءل، ما الذي يعود علينا من منهج الجاحظ، إن أجريناه على علوم العربية، أو لو كان قد أجراه أقران الجاحظ ؟ وما الذي

---

(١) أمراء البيان: ج٢ ص٣٩٢.

يعودعلى علوم العربية ؟ وما الذي كان سيتغير من تلقي علمائها لأصول اللغة من مصادرها؟ والذي سيناله طلبة العلم من ذلك ؟

لكن هذه الأسئلة يجب أن يسبق بأسئلة أخرى، مقتضاها، هل في تلقي علوم العربية من مصادرها ما يوجب الشك؟ وهل في أصولها من أسباب الخلل والاضطراب ما يدعو إلى التحقق؟ وهل في رواة متون العربية من دواعي الريب ما يدعو إلى التوقف والتثبيت؟ وهل من بين هؤلاء الرواة من لم نتثبت من حاله، ولم تتحقق من مصداقيته؟

وهل من بين أولئك العلماء من يناصر مدرسة لغوية، أو يشايع مبدأ ؟ هل فيهم من يرغب في جائزة، أو أخو عصيبة، ممن تدعوه عصبيته إلى إثبات شيء لايثبت، وإنكار آخر مثبت، هل هناك من يميل به هواه إلى نصرة خبر غريب، ولغيّة على حساب طريقة نهجة ولغة شائعة؟ هل في أولئك العلماء من اختل منهجه، فبني الأصول اللغوية على لغة شاذة، أو لم يدقق في حال الراوي، فأخذ من كل زاعم وتلقى عن كل مدع؟

وفي الحق إن لم يكن فيهم كل ما سبق، ففيهم كثير منه، وسنورد بعض ما يلقاه المتتبع، في تصانيفهم، لنقف على جزء من حقيقة الصورة:

١-ففي صدد الحديث عن حال الراوي، الذي يروي الشاهد ويبلغ المتن إلى العلماء، لم يكن هناك كبير عناية بحاله، أو تحر وافٍ عنه، ولا كان هناك اشتراط واضح، لصفات معينة، تؤهلهم لنقل اللغة بضبط وأمانة، يقول الرازي: " فكان من الواجب عليهم أن يبحثوا عن أحوال رواة اللغات والنحو وأن يتفحصوا

عن أسباب جرحهم وتعديلهم، لكنهم تركوا ذلك بالكلية مع شدة الحاجة إليه"[١]. وأكثر من هذا فقد "رووا عن الصبية، ولم يتوقوا أشعار المجانين من العرب"[٢]. ولماذا يتوقَون، أو يتحرون عن الرواة ويسألون عن أحوالهم، ما دام ابن الأنباري يقول: و " نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة"[٣]؟ فإذن ما الذي يمكن أن نرده أو ندقق فيه؟ أليس أهل الأهواء هم مظنة الوضع والانتحال والتزوير؟ ويبدو أن نظرة سريعة في عمل أهل اللغة في هذا الباب، تكشف الخلل في عملهم والتساهل في إجراءاتهم، ومن هنا يقول أحمد أمين: "وتساهل الناس في الأدب والأخبار مالم يتساهلوا في الحديث"[٤]

٢- وقريب مما سبق، فقد بنى بعض أهل اللغة أصولًا على الشواذ من الشواهد "قال ابن درستويه: كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا، ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو"[٥]. والكسائي رئيس مدرسة الكوفة، ويبدو أن تلاميذه قد اتخذوا هذا طريقة لهم، يقول الرافعي: " والكوفيون أكثر الناس وضعاً للأشعار التي يستشهد بها، لضعف مذاهبهم

---

(١) المحصول في أصول الفقه: فخر الدين الرازي: تح: طه جابر العلواني ، دار السلام ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ج١ ص١٥٩.

(٢) المصدر السابق: ج١ ص١٥٩.

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي: تح: الشربيني شريدة ، دار الحديث ، القاهرة ، ج١ص١١٨.

(٤) ضحى الإسلام: ج١ص٣٣٥.

(٥) بغية الوعاة: ج٢ص١٨٤.

وتعلقهم على الشواذ، واعتبارهم منها أصولاً يقاس عليها، مجاراة لما فيهم من الميل الطبيعي إلى الشذوذ " [١]

٣- الاعتماد على رواية راوٍ واحد في قبول "كلمات من الغريب لا يعلم أحد أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي"[٢]. وهذا باب من التساهل كبير، انضم إليه عدم التدقيق، حيث رأى بعض أهل اللغة "ألفاظًا صحّفت وألفاظًا كان ينطق بها عربي ألثغ، فيظنها الآخذ عنه لغة... وقد تعرض العلماء لشيء من ذلك ولم يستوفوه، ولكن المتأخرين وبخاصة صاحب القاموس المحيط كدسوا ذلك كله من غير تمحيص، وفخروا بأنهم زادوا موادّ كثيرة عمن قبلهم، وكان الأولى أن تستبعد اللثغات، ويحقق التصحيف، وتترك اللهجات. وإذن لا تتضخم هذه المعاجم "[٣]

٤-ويتصل بما سبق من التساهل في أمر الراوي، بل التمادي فيه، بناء بعض علماء النحو بعض الأصول على شاهد منقوص، ولا يعرف قائله، فقد "ذهب الكوفيون إلى جواز دخول (اللام) في خبر (لكن) واحتجوا بقول الشاعر:

..... **ولكنني من حبها لعميد**

وهذا البيت لا يُعرف قائله، ولا أوله"[٤]

---

(١) تاريخ آداب العرب: ج١ص٣٥٥.

(٢) الاقتراح: ص٩٦.

(٣) ضحى الإسلام: ج١ص٣٢٧.

(٤) الاقتراح: ص٨٣.

٥-ومما يوجب المراجعة على طريقة الجاحظ سبب آخر ينضاف إلى ما تقدم، وهو الدواعي التي تتوافر في نفوس بعض الرواة وحتى العلماء للكذب، وصناعة الشعر وافتعاله في كل كتاب يتحدث عن خلف الأحمر وحماد الرواية.

وبعد، فهل تطبيق منهج الجاحظ في الشك والتثبت والمعاينة أمر ممكن ؟ أم أن الأمر قد فات؟ إذ كان يجب أن ينهض به غيرنا ممن عاصر الجاحظ أو كان قريبًا منه؟ وبما أن الأمر لم يتحقق يومذاك، فإنه غير ممكن الآن.

وأظن أن هذا القول وراءه ما وراءه، من إيثار الراحة على بذل الجهد، ومحبة الدعة أكثر من تحمل عبء النظر وإدامة الفكر.

وإذا كان الحديث عن الراوي يذكّر بعمل المشتغلين بالحديث النبوي، فإن هؤلاء يستدركون دائمًا في هذا الشأن على من تقدمهم من العلماء، ويسدون الثغرات التي وقعت من أسلافهم. فقد يقدح معاصر في راو تمت تزكيته سابقًا، وقد يصحح الآن حديث، كان قد حكم من قبل بأنه حديث حسن. وهذا الاستدراك يحتاج إلى جهد مضن، لكنه لا بدّ منه، وهو ممكن، لأن مصادر الحديث تكامل التأليف فيها وكملت طباعتها. فما لم يدركه المتقدم من الكتب المصنفة أو لم يطلع عليها، فقد أدركها المتأخر، وتيسر له النظر فيها.

وهذا ليس زعمًا، ولا كلامًا يقال على المسامحة، إنما هو عمل يقوم به علماء الحديث المحدثون، وأدنى نظر في تراث الشيخ ناصر الدين الألباني يوضح لنا ذلك.

أم أننا نتعلل بالأعذار، لندرأ عن أنفسنا عملا شاقاُ، قائلين كيف نصحح خطأ اقترفه غيرنا؟ فالقدماء يتحملون وزر ذلك، ويبوؤون بإثمه ؟ وإذا كان لذلك الخطأ ضرر فقد وقع عليهم هم، أما نحن فإننا في مأمن، لأن الفاصل الزمني يحمينا من عوادي ذلك الخطأ.

والحق أن هذا غير صحيح ألبتة، والدليل على ذلك شكوانا المستمرة من هذا التراث حينما نتواصل معه، أو نربي أن نصل النشء من طلابنا به.

وكلام أحمد أمين السابق يعبر عن جزء من هذه الشكوى، كما عبر عن جزء آخر طه حسين في كتابه حديث الأربعاء، حيث وجد " المعاجم مضطربة، شديدة الاختلاط، كثيرة الاستطراد"(١).

كما أحس بهذه المشكلة الشيخ علي الطنطاوي، إذ بيّن آثارها غير المحمودة على طلاب العلم والعلماء، يقول: "ومن يقبل على النحو، وهو يرى هذه الشروح وهذه الحواشي التي تحوي كل مختلف من القول وكل بعيد من التعليل، وفيها كل تعقيد، حتى ما ينجو العالم من مشاكلها مهما درس وبحث ونقب، ولا يستقر في المسألة على قول حتى يبدو له غيره أو يجد ما يرده ويعارضه"(٢).

هذا الذي يعارض بعضه بعضًا، ألا يمكن التصالح فيما بينه ؟ وذلك المختلف من القول الذي لا ترد منه مسألة حتى يأتي ما يردها، ألا يمكن

---

(١) حديث الأربعاء: طه حسين: دار المعارف ، ط١٥ ، القاهرة ، ج١ ص١١.

(٢) فكر ومباحث: علي الطنطاوي: دار المنارة ، ط١ ، جدة ، ٢٠٠٥ ، ص١٨.

الاستغناء ببعضه دون بعض؟ ألا يمكن للعلماء تصفية المسألة، بتطبيق منهج الجاحظ أو أي منهج آخر، ليثبت ما تداوله العرب في خطابهم وفشا في كلامهم، وتستبعد الروايات الشاذة وخبر الآحاد، ونترك الكلام الذي لا يعرف قائله، وندع النقل عن الصبيان، ونتجنب الأخذ عن أهل الأهواء. ليستقيم لنا هذا العلم بعض الاستقامة، فلا يتيه فيه العالم، ولا يلتوي على طالب العلم فهمه.

وهذا الهدف النبيل، وهذه الغاية الكبيرة المرجوة لا تتم بالمحاولات الفردية، ولا بابتداع الحلول الجزئية، بل بالاتفاق على الأصول العامة والتعاقد على الالتزام بها. فالشيخ سعيد الأفغاني مثلا يذكر أن أئمة قراء القرآن كانوا قد اتفقوا على أصول جعلوها دستورًا، و "أثبتوه في كتبهم، وكانوا في تطبيقه على غاية من الدقة والأمانة، فكانوا منهجيين منطقيين قولا وعملاً"[١]، وفي نفس الوقت يتساءل الشيخ "هل كان النحاة كذلك؟ الحق أن النقد يجد في صف النحاة وفي قواعد نحوهم ثغراُ عدة ينفذ منها إلى الصميم"[٢].

وهذا شيء – كما يتراءى لنا– يجب القيام به، وجهد ينبغي بذله، وغاية يرجى الوصول إليها، لأن في تراثنا اللغوي من الاضطراب، والتداخل والاختلاف ما يرد بعضه على بعض، وينقض بعضه بعضا، وقد تقدم من كلام أهل العلم ما يدل على ذلك، ويروي الشيخ سعيد الأفغاني بعض "الأمثلة التي تثبت وجوب إعادة النظر فيما قعدوا من قواعد ووضعوا من مقاييس"[٣].

---

(١) في أصول النحو: سعيد الأفغاني: دار الفكر ، دمشق ، ص٣١.

(٢) المصدر السابق: ص٣١.

(٣) المصدر السابق: ص٣٣.

الخاتمة

وبعد فهذا منهج اهتدى إليه الجاحظ، ليجريه في كتابه، ويجعله طريقاً إلى التحقق من الأخبار، وسبيلاً إلى التثبت من الروايات. والأخبار كثيرة، وهي على كثرتها تلفها دواعي الشك، والرواة كثر، وهم على كثرتهم تحيط بهم من مخايل الرِيَب ما نحتاج معه إلى منهج يكشف الزيف، ويفتح الطريق للوصول إلى الحق.

ومن حسن تدبير الجاحظ، أنه عانى التجربة بنفسه، فأزاح دور الراوي ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ولم يكسل فيتكل، ولا قبل أن يكون وسيطاً ثانياً، يتلقى عن وسيط أو وسطاء قبله. فطريقة الوسطاء، إن هدت مرة، فقد تضلل مرات، والراوي إن صدق فجمع وأفاد بصدق خبره حيناً، فإنه قد يفرق بما يشوب خبره من الزيف أحياناً أخرى، ولذلك كان لابد من التثبت.وليس يعني التثبت لدى الجاحظ سؤال راو آخر، إن شك في خبر الأول، إنما يعني الذهاب إلى معاناة الظاهرة بنفسه والتحقق من الأمر بعيانه.

ومنهج الجاحظ قريب منا، أنيس إلينا، ونحن في حاجة ماسة إليه في شؤون لغتنا، نلم به شعث أخبار أحاطت بها الظنون، ونهذب به روايات، إن صدقت واحدة جاورتها روايات أخرى تشكك في صدقها. نحتاج إلى هذا المنهج لنهتدي به إلى أقوال جامعة، وأصول ثابتة مستقرة، كانت سائرة على معظم الألسنة، شائعة في لغات أكثر العرب. كما ينبغي أن نحذر الشاذمن الأخبار،

والنادر من اللغات، والغريب من الروايات. آملين أن ينتفي من مباحث لغتنا ما اشتكى منه الأساتذة، من تضارب الأقوال وتدابر الروايات، فيسهل علينا تلقيها وينهج أمام طلبة العلم طريق الوصول إليها، ونتخلص بذلك مما أراده بنا بعض النحارير في العلم من اللبس والتعنيت.[١]

(١) " عن الخليل قال: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت " ينظر: الصاحبي: أحمد بن زكريا: تح: السيد أحمد صقر ، فيصل عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ص٤٨. ويفسر الجاحظ صورة من صور التعنيت فيقول: " وقلت لأبى الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم ؟! قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلّت حاجاتهم إليّ فيها، وإنما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم، لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم مالم يفهموا، وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسب ذهبت ". كتاب الحيوان:ج١ ص٩٢.

المصادر والمراجع

- أسس الفلسفة :توفيق الطويل : دار النهضة العربية ، ط٧ ، القاهرة ، ١٩٧٩
- أمراء البيان :محمد كرد علي :مكتبة الثقافة الدينية ، ط١ القاهرة ، ٢٠١٢.
- الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين السيوطي :تح : حمدي عبدالفتاح مصطفى خليل ، مكتبة الآداب ، ، القاهرة ، ط٤ ، ٢٠١٠.
- تاريخ آداب العرب : مصطفى صادق الرافعي : دار الكتاب العربي ، ط٤ ، بيروت ، ١٩٧٤.
- الجاحظ حياته وآثاره : طه الحاجري : دار المعارف بمصر ، ط٢.
- الجاحظ معلم العقل والأدب : شفيق جبري : دار المعارف بمصر.
- حديث الأربعاء : طه حسين : دار المعارف ، القاهرة ، ط١٥.
- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني :تح :محمود محمد شاكر ، مكتبة الخلجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٩.
- الصاحبي : أحمد بن زكريا :تح : السيد أحمد صقر ، فيصل عيسى البابي الحلبي ، القاهرة.
- ضحى الإسلام : أحمد أمين : شركة نوابغ الفكر ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٩.

- فصول في الثقافة والأدب : علي الطنطاوي : دار المنارة ، جدة ، ط١ ، ٢٠٠٧.
- فكر ومباحث : علي الطنطاوي : دار المنارة ، جدة ، ط١ ، ٢٠٠٥.
- في أصول النحو : سعيد الأفغاني : دار الفكر ، دمشق.
- كنوز الأجداد :محمد كرد علي : أضواء السلف.
- لسان العرب : ابن منظور ، تح : يميل يعقوب ومحمد نبيل الطريفي : دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٩.
- مبادئ الفلسفة : ا. س. رابورت :ترجمة : الدكتور أحمد أمين : شركة نوابغ الفكر ، مصر ، ط١ ، ٢٠١٠.
- المحصول في علم أصول الفقه ، فخر الدين محمد الرازي :تح : أ.د. طه جابر العلواني : دار السلام مصر ، ط١ ، ٢٠١١.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي :تح : الشريبني شريدة ، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠١٠.
- مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري :تح : مازن المبارك ،محمد علي حمدالله : دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٩.
- النزعة الكلامية في أسلوب الجاحظ : الأب فيكتور شلحت اليسوعي : دار المعارف بمصر ، ١٩٦٤.